كان مثل هذا التبيين بحكاية الفعل الذي فعله بل حكاية
الحكم بثبوت الشفعة للجار كان عبارة الصحابي بحيث
ان تكون مكابحة المقول لمعرفته باللغة وعجز الذي
ووجوب مكابحة الرواية للمسموع ثم قال وبهذا
تعرف ضعف قول القابلي بعدم اعتبار قيد
للعموم كان الحجة في الحكم كالحكاية هو لازم
كان عمدة العمل بالعموم الظاهر ما خوذ
من احاديث اخرى كما ذكرناه والجملة ومشتركة
ثم ير السلام على صريح فتوموا لسيركم كما وكون
موجب القيام هو علة السيادة التي هي نعيش
المتون وبين ذلك بفصل ادلة السنة
بحول الله واما عزمه الى قيام عمر دكثير بقصر
النزول على الجمار فانما يتذكر بمثال ذلك الجمار
نسئل الله التوفيق والعصمة والعافية

التنبيه الرابع

كما شك ان من ينكر تعظيم مولانا الرسول بالقيام
وينكر جملة الدلة العظيم السالمة من المثالب
يلزمه ان ينكر تعظيم الرسول بسرد كتب احاديثه الشريفة
للتبرك بها والتوسل الى الله بمرتبها وبركة طبعها
مع الاحتمال لمعاكلها انما حرقت تروبها

وتاليفها

وتاليفها على راس المائة من الهجرة والمشرفون
لتروبها معروفون كالربيع بن صبيح وسعيد
ابن ابي عروبة ثم مالك ثم عبد الملك بن جريج
والثوري ثم عبد الله بن موسى العبسي الكوفي وغيرهم
ثم ابن شيبة ثم الف بجمعهم غيرهم
من الطبقة الثالثة من امثال مالك رضي الله عنهم
ونظرائهم ثم استمر التاليف الى زمان البخاري
ونظرائه وحينئذ يلزم المنكر المذكور ان ينكر
تفضيل المصحف الكريم وكل ما هو من هذا القبيل
مع اجماع امة العلم والدين شرقا وغربا
قديما وحديثا على استحباب التبرك بذلك
ومن وجد الدليل الخاص تمسك به ومن لم يقف
عليه كفاه التمسك بالدليل الاطلاقي الذي هو
وجوب التعظيم بما يمكن من الاقوال والافعال
والاخلاق كما تقرر ومر عن بعض السلف
الصالح انه كان اذا دخل عليه احد بالمصحف
يفرح تعظيما له ونقل السهروردي عن الاصحاب
الشافعي استحباب القيام له ومانقل عن ابن
عبد السلام من انه استحسنه الا انه قال لم يقف
على نص يخصه للعلماء عنه الحلبي

Copyright © King Saud University